الأنباء
الاثنين 2 ديسمبر 2013

عبدالله: سقوط عضوية أي من الموقّعين على طرح الثقة لن يؤدي إلى سقوط الطلب

أوضح النائب خليل عبدالله ان سقوط عضوية أي من النواب الموقعين على طلب طرح الثقة بوزيرة التخطيط والتنمية د.رولا دشتي لن يؤدي الى سقوط الطلب.
وقال عبدالله ردا على سؤال في هذا الجانب:انه في حال سقوط عضوية أي من النواب الموقعين على طلب طرح الثقة بوزيرة التنمية والتخطيط د.رولا دشتي فإن الأمر يعرض على المجلس، ويمكن لأي نائب ان يضع توقيعه بدلا من النائب المسقطة عضويته في نفس جلسة مناقشة الطلب، مؤكدا في الوقت ذاته ثقته في اكتمال العدد اللازم لطرح الثقة بالوزير «مائة بالمائة».

د. خليل عبد الله

رفعت الحصانة عن مرزوق الغانم ورفضت رفعها عن الدويسان

«التشريعية» أقرت اقتراحاً بإنشاء شركات مساهمة للأندية الرياضية ورفضت إنشاء شركات عقارية إسكانية

أقرت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية خلال اجتماعها (امس) اقتراحا بإنشاء شركات مساهمة بغرض إنشاء الأندية الرياضية، فيما رفضت مقترحا بإنشاء شركات عقارية إسكانية، وآخر بشأن إنشاء شركة باسم بنك الكويت للتنمية، كما وافقت على رفع الحصانة عن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ورفضت رفعها عن النائب فيصل الدويسان.
وأوضح مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة اقرت بالإجماع طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن رئيس المجلس في قضية جنح تجارة، بينما رفضت بأغلبية اعضائها رفع الحصانة عن النائب فيصل الدويسان في جنح صحافة.
وأضاف ان اللجنة وافقت على مقترح نيابي بتعديل قانون الهيئات الرياضية، وبما يتيح تأسيس شركات مساهمة بغرض إنشاء الأندية الرياضية على أن يخصص نسبة منها للمؤسسين والباقي للاكتتاب العام، مشيرا إلى أن هذا المقترح يأتي في إطار دعم القوانين الرياضية وانتشال الوضع الرياضي المتردي.
وذكر الكندري أن اللجنة رفضت بأغلبية أعضائها 3 مقابل 2 مقترح بتأسيس الشركات العقارية الإسكانية، مبينا أن هذا القرار استند إلى عدم وضوح المقترح من الناحية القانونية وعدم قابلية نصوص المقترح للتطبيق، بالإضافة إلى وجود مقترحات اخرى تتعلق بالإسكان مدرجة على جدول أعمال اللجنة وهي أكثر شمولية وواقعية.
وأشار إلى رفض اللجنة مقترحا بتأسيس شركة مساهمة باسم بنك الكويت للتنمية وذلك لوجود قوانين مشابهة لهذا المقترح.

د.عبد الكريم الكندري

مطيع يسأل الحجرف عن تعديل وثيقتي الابتدائي والثانوي

وجه النائب د.احمد مطيع سؤالا برلمانيا لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء كالتالي: ان نهضة الامم وازدهارها وتميزها ينبغي ان يقوم على اسس عدة، اهمها التميز التربوي والعلمي والارتقاء بالمنظومة التعليمية، كي ينشأ جيل فريد يحدث طفرة في جميع المجالات مستصحبا ما تلقاه في المدارس والمعاهد والجامعات العلمية الراقية في بلاده، ذلك الحلم الذي يراود كل كويتي، ورصدت الكويت لاجل تحقيقه المليارات واستقطبت الكوادر والخبرات في شتى البلاد، ومع ذلك لا نرى انجازا حقيقيا يملأ العين ويرضي القلوب المتعطشة لتقدم وطنها، ولا يوجد ما يتناسب مع ما تم رصده لتحقيق النهضة المنشودة، ومما لا شك فيه ان الاستقرار الاداري في وزارة التربية والثبات على المبدأ ومراعاة التخصص على كاهله عبء كبير لدفع العملية التربوية والتعليمية قدما للامام، الا ان ذلك لا يعدو ان يكون اطارا نظريا بعيدا كل البعد عن الواقعية في وزارة التربية، خاصة عقب الاحتجاجات المتوالية لعدد كبير من الطلبة واولياء الامور والناشطين والمثقفين على قرارات الوزير الاخيرة بتعديل وثيقتي الابتدائي والثانوي، وتجاهل التعديل السابق الذي استقر عليه في 4 سبتمبر الماضي، الامر الذي ادى الى حالة من الفوضى والارتباك على مستوى الادارات المدرسية والتواجيه عامة والمناطق التعليمية، لذا يرجى افادتي وتزويدي بما يلي: نسخ من وثائق التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، مع كل التعديلات التي اجريت عليها والقرارات المتخذة نحوها واللوائح التنفيذية والتفسيرية، منذ وضع الوثائق وحتى تاريخ تقديم السؤال، وعدد طلبة المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية موزعة على جداول تشمل أسماء المناطق واسماء المدارس واعداد البنين والبنات في كل منها، وعدد معلمي ومعلمات المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية موزعة على جداول تشمل أسماء المناطق واسماء المدارس في كل منها، ومن قام بوضع التعديلات الاخيرة على وثيقتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي؟ وهل توجد لجنة مكلفة بذلك؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى التزويد بتفصيل مسميات اعضاء اللجنة وتدرجاتهم الوظيفية وسيرهم الذاتية وخبراتهم ومؤهلاتهم العلمية التي رشحتهم لعضوية اللجنة، وتاريخ تشكيل اللجنة المكلفة بوضع التعديلات على وثيقتي الابتدائي والثانوي، ومهام عملها، والمدة التي انجزت فيها مهامها، ونسخة من التقرير الختامي للجنة، ونسخ من قراراتها، ومحاضر اجتماعاتها، وهل استعانت اللجنة بجهات داخلية أو مراكز بحثية أو هيئات علمية واكاديمية.. الخ، داخل الكويت قبل اجراء التعديلات الاخيرة واقرارها؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بأسماء جميع الجهات والتقارير الصادرة عنهم في هذا الخصوص، وهل استعانت اللجنة بجهات اكاديمية أو تربوية خارج الكويت قبل اجراء التعديلات الاخيرة واقرارها؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بأسماء جميع الجهات، والتقارير الصادرة عنهم في هذا الخصوص، وهل استعانت اللجنة بدراسات علمية أو تربوية أو تجارب علمية عالمية قبل اجراء التعديلات الاخيرة واقرارها؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بنسخة من جميع الدراسات والابحاث، واسماء الجهات التي اجرت التجارب والتقارير التي اثبتت نجاحها وسنوات تجربة كل جهة على حدة، وهل تم اعداد استبانات للطلبة بمرحلتي الابتدائي والثانوي قبل اقرار التعديلات الاخيرة؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بعدد واعمار وصفوف الطلبة الذين شملتهم الدراسة والنسبة المئوية لهم مقارنة مع اعداد طلبة الابتدائي والثانوي، ونسخة من الاستبانات، والمعايير والضوابط التي وضعت الاستبانات على اساسها، ونتائج التحليل والنسب التي توصلت لها الدراسة، وهل تم اعداد استبانات للمعلمين بالمرحلتين الابتدائية والثانوية قبل اقرار التعديلات الاخيرة؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بعدد واعمار وسنوات خبرة المعلمين الذين شملتهم الدراسة، والنسبة المئوية لهم مقارنة مع اعداد مدرسي مرحلتي الابتدائي والثانوي، ونسخة من الاستبانات، والمعايير والضوابط التي وضعت الاستبانات على اساسها، ونتائج التحليل والنسب التي توصلت لها الدراسة، وكم عدد الاستبانات التي اعدتها اللجنة المكلفة قبل اتخاذ القرار؟ يرجى تزويدي بنسخة من جميع الاستبانات، موضحا الفئات التي تناولتها الدراسة والاسس التي بمقتضاها اعتمدت بنود الاستبانات، وهل اعتمدت اللجنة المكلفة بإجراء التعديلات الاخيرة على الوثيقة مقياس استطلاع الرأي قبل اقرار التعديلات على وثيقتي الابتدائي والثانوي؟ في حال الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بأسماء جميع الاسئلة المطروحة، والفئات العمرية التي شاركت، والمدة التي طرحت لابداء الرأي في بنودها، ونشرات الاعلام والتوعية وحث المجتمع على المشاركة فيها، والنتائج التي انتهى اليها استطلاع الرأي، والخطة المتبعة لمنع التلاعب في المشاركة، ومدى اخذ الوزارة بنتائج الاستطلاع.

أحمد مطيع

يهدف إلى تغيير المزيج المستخدم إلى الغاز الطبيعي المسال

الحريجي أطلع «المرافق العامة» على اقتراحه الخاص بمحطات توليد الكهرباء والاعتماد على الطاقة البديلة

اطلع النائب سعود الحريجي لجنة المرافق العامة على فحوى اقتراحه الخاص بمحطات توليد الكهرباء والاعتماد على الطاقة البديلة، خلال اجتماع لجنة المرافق العامة أمس.
وقال الحريجي في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة «كانت هناك دعوة لي من قبل لجنة المرافق أمس لمناقشة اقتراحي الخاص بمسألة الطاقة البديلة ومحطات التوليد الكهربائية».
وبين الحريجي أن الاقتراح يهدف إلى تغيير المزيج المستخدم بمحطات الكهرباء إلى الغاز المسال الطبيعي، كما يهدف إلى إعادة تفعيل مشروع المصفاة الرابعة المعطل، وهو مشروع حيوي واستراتيجي، والذي تم تعطيله بسبب التجاذبات السياسية.
وأبدى الحريجي أسفه لأن مشروع المصفاة الرابعة الذي وقعه الوزير في بدايته بقيمة مليار دينار على أن يتم تسليمه في 2017، قفز الرقم الآن بعد توقف المشروع إلى 17 مليارا، مشددا على ضرورة ان تكون المشاريع الحيوية بمنأى عن صراعات التجار والسياسيين.
وأكد الحريجي أنهم يدفعون نحو إعادة تشغيل مشروع المصفاة الرابعة، وان نضع ضوابط نحو ترسية المشروع، ويجب أن تكون الترسية من خلال مجلس الأمة.
وأشار الحريجي إلى أن اقتراحه المنتظر أن توافق عليه لجنة المرافق العامة ممكن تعديله من الطاقة النووية إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية لتخفيف الضغط على مصدر الدخل للدولة.
كما شدد الحريجي على ضرورة ترتيب التسعيرة الخاصة بفاتورة الكهرباء، فليس لدى المواطن مانع في رفع تسعيرة الكيلووات من فلس إلى فلسين، مادامت تكلفة انتاجه 38 فلسا على الدولة لضبط المسرف في استخدام الكهرباء وكذلك عمل شرائح فيما يخص الصناعي وغير ذلك.

سعود الحريجي

«التعليمية» أحالت قوانين الهيئة العامة للإعلام إلى مجلس الأمة

الحمدان: الحكومة سحبت مرسومي المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر للمراجعة

أعلن رئيس اللجنة التعليمية حمود الحمدان أن الحكومة ممثلة في وزارة الإعلام سحبت المراسيم بقوانين المدرجة على جدول أعمال اللجنة وهي قانون المطبوعات والنشر وقانون الإعلام المرئي والمسموع وتعديل الفقرة الثالثة من المادة 3 من قانون المطبوعات والنشر.
وقال الحمدان في تصريح للصحافيين: «إن القوانين سحبت للمراجعة وستعاد مجددا إلى اللجنة التعليمية بعد تعديلها».
وأضاف: «وأحالت اللجنة إلى المجلس 4 اقتراحات بقوانين وهي إنشاء الهيئة العامة للإعلام وهو مقدم من النائب فيصل الدويسان وتنظيم وظيفة المذيع وحماية الناشئة والدعاية الانتخابية في المرئي والمسموع.
وذكر الحمدان «أن اللجنة اتفقت على دعوة المؤسسات التعليمية لتدارس الوضع التعليمي وسماع آراء القائمين على تلك المؤسسات والاتحادات».

حمود الحمدان

الشايع: «المالية» تناقش تعديلات على «المناقصات»

قال الشايع في تصريح للصحافيين: «ان اللجنة اجتمعت أمس بحضور ممثلين عن وزارة المالية ولجنة المناقصات وديوان المحاسبة، واستمعت الى ما وصلت اليه الحكومة بخصوص انتهاء التباين حول المواد التسع في القانون، وقدمت اقتراحات نيابية جديدة، واتفقنا على تشكيل فريق العمل مجددا لبلورة الملاحظات والتعديلات تمهيدا لوضع خلاصة المواد في قانون شامل بعد التوافق على القضايا الخلافية.
وذكر الشايع: ان جميع الملاحظات تمت إحالتها الى فريق العمل الذي يتألف من جهات حكومية واللجنة المالية البرلمانية، مبينا ان نقاط الخلاف كانت حول أمور بسيطة مثل التسمية واستقلالية الجهاز والتظلمات وسواها.

فيصل الشايع

العوضي لذكرى: كم عدد الشركات المحولة إلى النيابة بتهمة الاتجار في الإقامات؟

وجه النائب كامل العوضي سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي قال في مقدمته إنه ومع ازدياد الشكوى من تأخر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في استخراج تصاريح عمل وجلب العمالة المهنية والفنية المتخصصة من الخارج منذ تولي الوزيرة الحالية منذ ديسمبر 2012، ومع تصاعد أزمة نقص العمالة والارتفاع الجنوني في أسعار العمالة الموجودة، والنقص الحاد في بعض فئات العمالة الفنية، وتعطيل عدد من المشاريع الوطنية الكبرى مثل مشروع تطوير شارع جمال عبدالناصر وطريق الجهراء والشوارع المؤدية إلى مشروع الجسور المعلقة والذي يعتبر أحد أضخم مشاريع البنية التحتية والطرق متعددة الأدوار في العالم كله والذي قد خصصت له الدولة نحو 750 مليون دولار وكذلك مشروع «مستشفى جابر» الذي سوف يكلف الدولة ما يزيد على مليار دولار وأيضا مشروع «جامعة الشدادية» الذي سوف يكلف الدولة ما يزيد على 3,500 مليارات دولار، وشكوى الجانب الحكومي المسؤول عن هذه المشاريع، كالمهندسة «رنا الفارس» المسؤولة الممثلة من جانب الحكومة عن جامعة الشدادية والمهندس «علي ندوم» الممثل الحكومي الخاص بمستشفى جابر من شح ونقص العمالة الفنية الموجودة وغلق الأبواب أمام استقدام العمالة اللازمة من الخارج، علما بأن الشركة المنفذة لديها موافقة من وزارة الاشغال لاستقدام عدد كبير من العمالة لتنفيذ المشروع، كما أنه توجد في وزارة الشؤون إدارة خاصة بالعقود الحكومية.
بالإضافة إلى تعطل بعض مشاريع الشباب المدعومين من صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي ترتب عليه تراكم الديون على هؤلاء الشباب.
وطالب العوضي بإفادته بعدد الشركات التي تم تحويلها للنيابة العامة بتهمة الاتجار بالإقامات منذ تولي الوزيرة المسؤولية، وما النتيجة التي أسفرت عنها تحقيقات النيابة والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟
وما أسماء الشركات التي تمت إحالتها للنيابة العامة وكانت وراء الحملات الصحافية والإعلامية ضدك؟ وما الجهود والإجراءات التي قمتم بها منذ توليكم المسؤولية بهدف تسهيل إجراءات استصدار تصاريح العمل، وما الجهود والإجراءات التي قمتم بها منذ توليكم المسؤولية بغرض محاربة الفساد وظاهرة تجار الإقامة؟

كامل العوضي

اللجنة وضعت خارطة طريق لدراسة كل ما يتعلق بالملف الهاجري يتعهد بتذليل العقبات أمام المعاقين

تعهد رئيس لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة النائب ماضي الهاجري بتذليل العقبات التي تعاني منها شريحة ذوي الاحتياجات وحل كل المشاكل. وقال الهاجري في تصريح صحافي (امس) إن اللجنة وضعت في اجتماعها الاول خارطة طريق لدراسة كل ما يتعلق بملف ذوي الاحتياجات الخاصة.
وأضاف هناك جهات حكومية لا تستطيع تعيين 4٪ من موظفيها ليستفيد منها شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة مؤكدا أن اللجنة ستمضي قدما لإيجاد صيغة جديدة تضمن توظيف هذه الشريحة في الجهات الحكومية.

ماضي الهاجري

العمر يسأل وزير المالية عن الشركات التي تساهم فيها الدولة

وجه النائب جمال العمر سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيز جاء فيه بالإشارة الى احكام المادة الثانية من قانون حماية الاموال العامة رقم 1 لسنة 1993 والتي حددت الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون ومنها الشركات والمنشآت التي تساهم فيها الدولة او الهيئات والمؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن 25٪ من رأسمالها بصورة مباشرة او غير مباشرة.
لذا يرجى تزويدي بجميع البيانات التالية من قبل كل من الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية: بأسماء جميع الشركات في الداخل والخارج التي تساهم فيها كل من الهيئة او المؤسسة مع غيرها من الجهات العامة بنسبة تصل الى 25٪ من رأسمالها سواء بشكل مباشر او غير مباشر مع توضيح نسبة مساهمة كل من الهيئة والمؤسسة في كل شركة، وأسماء ممثلي كل من الهيئة والمؤسسة في مجالس ادارة جميع الشركات في الداخل والخارج والتي تساهم فيها كل من الهيئة والمؤسسة بحصة تؤهلها للمشاركة في مجلس الإدارة.

جمال العمر

ثقافة الاستجواب

رجا حجيلان

لسنا ضد ممارسة اعضاء مجلس الامة لحقوقهم الدستورية، ولسنا ضد احكام الرقابة على تصرفات وسلوك السلطة التنفيذية، اذا كانت الغاية هي تقويم اعوجاج او تصحيح مسار واخضاع كل الممارسات الى ما ورد في القسم الدستوري، لان في ذلك شعورا بالمسؤولية وحرصا على استقامة النهج.
ولكننا بكل تأكيد ضد ان تكون الاستجوابات ردود افعال غير مدروسة، قد تصيب وكثيرا ما تخطئ في تحقيق غايتها، فثقافة بعض الاستجوابات التي لا تعدو ان تكون بهرجة اعلامية وسياسية، ستكون بكل تأكيد غير مرغوب فيها من قبل الامة التي هي مصدر السلطات، فاذا كانت نتيجة هذه الاستجوابات لا تعدو ان تكون زوبعة في فنجان وخاصة بعد تفنيدها، وغالبا ما تنتهي الى لا شيء الا اللهم ان من قدم الاستجواب ومن رد عليه في نهاية المناقشة يتصافحان ويتبادلان حب الخشوم وأخذ صورة باسمة، بحجة ان الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، ثم تنشر وسائل الاعلام تلك المشاهد وتثبت بأنها ممارسة ديموقراطية. نحن ابناء هذه الامة نهدي نصيحة لمن يقدم استجوابا متطلعا الى ان تكون نهايته صورة باسمة على هذا النحو، وهي ان اي وزير او حتى رئيس الوزراء نفسه اذا ما طلب اليه صورة ملونة مع اي مواطن فإن طلبه سيجاب بكل سرور، اما ان يستخدم العضو ما جعله الدستور ومواده حقا له للوصول الى مثل هذه النتيجة، فإننا نجزم بأن الدستور في هذه الحالة قد أهين بشكل فج اهانة كبيرة. لان الأصل في الاستجواب ان يثبت من خلال الاجابة ان من وجه اليه الاستجواب قد حنث في القسم وضلل الامة.
ولعل من المفيد ان يكون لدى اعضاء مجلس الامة ثقافة قانونية دستورية، حيث ان الدستور ومواده كتب لينظم الممارسات البرلمانية الفاعلة الهادفة والتي لها علاقة بالشأن العام، ولعل من المناسب جدا وجود ثقافة ذهنية تحكمها قواعد دستورية تسبق الشروع في كتابة مادة الاستجواب التي نأمل الا تفقد اهميتها بسبب كثرتها وضعف مضمونها ونشاز نهايتها، فما معنى ان استجوابا تقام له الدنيا ولا تقعد ينتهي بأن من قدم الاستجواب يكتفي بما قاله المستجوب، مثل هذه النهايات اصبحت كقشور ذبلت اطرافها من كثرة تكرارها على غير هدى. اننا ننادي بأعلى اصواتنا يا سادة يا اعضاء مجلس الامة، لا تكفروا المجتمع بالممارسة الديموقراطية، يا سادة نحن الامة لسنا بحاجة الى استجوابات غايتها تكسب صاحبها سياسيا واعلاميا وبخاصة تلك التي تكون ردود افعال او وراءها امور اخرى وأقاويل لا نريد ذكرها لانها ان صحت، فإنها تزكم النفوس قبل الانوف. ونحن على يقين من ان اغلبية اعضاء مجلس الامة مجتهدون لكن لا تصادر الاقلية في مجلس الامة رأي الاغلبية لان القول الفصل الذي تتطلع اليه الامة هو ان استقرار الكويت غاية الغايات.